

المحاضرة الثامنة العرض الكلي والطلب الكلي

الطلب الكلي Aggregate Demand :

المكونات الرئيسية للناتج المحلي (GDP) عندما يقاس بطريقة الإنفاق هي :

- الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C)
- وإجمالي الإنفاق الاستثماري الخاص (I)
- والإنفاق الحكومي (G)
- وصافي الصادرات (X-M)

ويمكن التعبير عن الطلب الكلي بالمعادلة التالية :

$$Y(GDP) = C + I + G + (X - M)$$

الاستهلاك : Consumption

يعد الإنفاق الاستهلاكي أكبر مكونات إجمالي الإنفاق في أي اقتصاد ، ويخصص له الجزء الأكبر من الدخل الإجمالي في أي دولة. لذلك تعتبر معرفة التغيرات في الاستهلاك (والادخار) الناتجة عن التغيرات في الدخل من المعلومات المهمة جداً للتعرف على التأثيرات التي تحدثها هذه التغيرات على الاستثمار ومستوى الاستخدام ، وبالتالي مستوى دخل التوازن الكلي في الاقتصاد .

دالة الاستهلاك (Consumption Function)

تعتبر النظرية التي جاء بها كينز (Keynes) بواسطة ما أسماه بالقانون النفسي (Psychological Law) حول العلاقة بين مستوى الدخل ومستوى الاستهلاك من أهم عناصر النظرية الحديثة لتحديد الدخل وتنص "أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم كلما ازدادت دخولهم ولكن بنسبة تقل عن نسبة الزيادة في الدخل" أما الجزء المتبقي من الدخل فيتم ادخاره . ويمكن التعبير عن هذه العلاقة بالمعادلة الخطية التالية :

$$C = a + bY$$

حيث أن :

$$C = \text{الإنفاق الاستهلاكي}$$

$$Y = \text{الدخل الحقيقي}$$

$$a = \text{الاستهلاك المستقل عن الدخل}$$

$$b = \text{ميل دالة الاستهلاك}$$

الميل الحدي للاستهلاك :

يطلق على (b) الميل الحدي للاستهلاك (MPC) و تعرف على أنها نسبة التغير في الاستهلاك مع تغير الدخل وهي تقيس الزيادة في الاستهلاك لكل ريال إضافي في الدخل .

وتتراوح قيمة (b) بين الصفر والواحد الصحيح ($0 < b < 1$) وهي موجبة لأن العلاقة بين (C) و (Y) طردية كما جاء في نظرية كينز ، وأقل من الواحد الصحيح لافتراض كينز بأن الأفراد يدخرون جزء من دخولهم .

(٧) الميل الحدي للادخار $s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$	(٦) الميل الحدي للاستهلاك $b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$	(٥) الميل المتوسط للادخار ١+٣	(٤) الميل المتوسط للاستهلاك ١+٢	(٣) الادخار S	(٢) الاستهلاك C	(١) الدخل القابل للاقتناء Y
٠,٣٠	٠,٧٠	-٠,١٥	١,١٥	-٦٠	٤٦٠	٤٠٠
٠,٣٠	٠,٧٠	-٠,٠٦	١,٠٦	-٣٠	٥٣٠	٥٠٠
٠,٣٠	٠,٧٠	٠	١,٠٠	٠	٦٠٠	٦٠٠
٠,٣٠	٠,٧٠	٠,٠٤	٠,٩٦	٣٠	٦٧٠	٧٠٠
٠,٣٠	٠,٧٠	٠,٠٧	٠,٩٣	٦٠	٧٤٠	٨٠٠
٠,٣٠	٠,٧٠	٠,١٠	٠,٩٠	٩٠	٨١٠	٩٠٠
٠,٣٠	٠,٧٠	٠,١٢	٠,٨٨	١٢٠	٨٨٠	١٠٠٠

الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار :

يقصد بالميل المتوسط (Average Propensity to consume-APC) نسبة ماينفق من الدخل حيث أن :

$$APC = \frac{C}{Y}$$

ويكون الميل المتوسط للاستهلاك أقل من واحد كلما ازداد الدخل عن مستوى التعادل ، كما يتضح من الأرقام المدرجة في العمود رقم (٤) من الجدول السابق . اما الميل المتوسط للادخار (Average Propensity to Save - APS) فيقيس نسبة مايدخر من الدخل من الدخل ، حيث أن :

$$APS = \frac{S}{Y}$$

والجدير بالملاحظة ، أن الميل المتوسط للاستهلاك ينخفض مع زيادة الدخل ، بينما يزداد الميل المتوسط للادخار مع زيادة الدخل ، طالما ان مجموع كليهما يجب أن يساوي الواحد :

$$\frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{Y}{Y} = 1$$

الميل الحدي للاستهلاك :

يقصد بالميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume - MPC) كما أوضحنا من ، التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل بمقدار ريال واحد ، ويمكن أن يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$MPC = b = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

ويقاس الميل الحدي للاستهلاك (MPC) انحدار (Slope) دالة الاستهلاك .

الميل الحدي للادخار :

أما الميل الحدي للادخار (Marginal Propensity to Save - MPS) فإنه عبارة عن التغير في الادخار الناتج عن التغير في الدخل بمقدار دينار واحد ، ويعبر عنه بالمعادلة التالية :

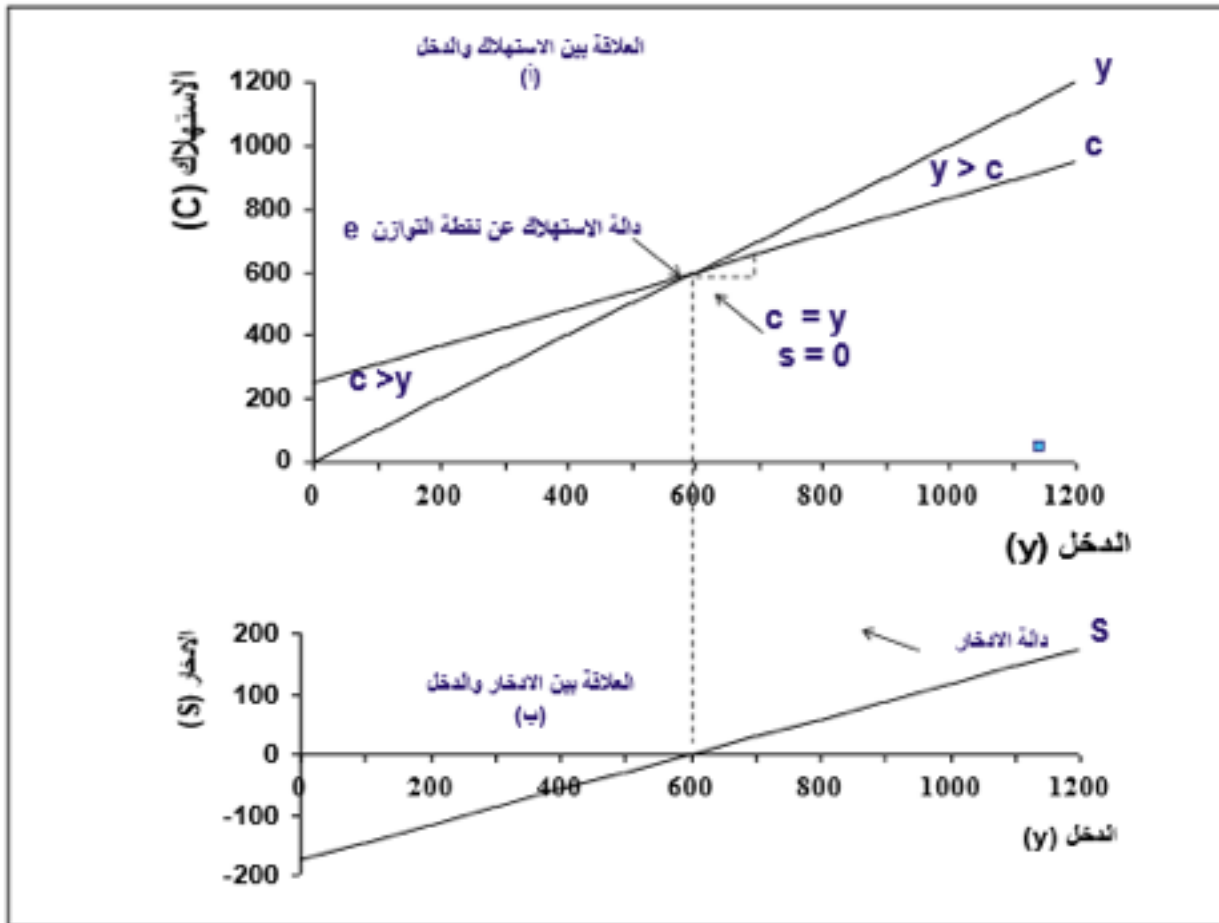
$$MPS = s = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

ونجد أن :

$$(MPC + MPS = 1)$$

وكذلك الحال بالنسبة للميل الحدي للادخار (MPS) ، حيث يقيس انحدار دالة الادخار .

ويتضح من الجدول أن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وكذلك الادخار ، ويلاحظ العمود (3) أن الادخار كان سالبا بالنسبة للمستوى الأول والثاني للدخل ، وذلك لزيادة الإنفاق الاستهلاكي عن مستوى الدخل . ويمكن تفسير هذه الحالة التي يتجاوز فيها الانفاق الاستهلاكي الدخل الحالي للأسرة ، بأن الأسرة في هذه الحالة إما أن تعتمد في جزء من إنفاقها على المدخرات السابقة أو أن تلجأ إلى الاقتراض .



في الشكل أعلاه ، يمثل ارتفاع خط الـ (45°) المنطلق من نقطة الأصل مقدار الدخل ، يطلق عليه خط الدخل $(C=Y)$. ويمثل منحنى الاستهلاك (C) والأرقام المدرجة في العمود رقم (1) من الجدول السابق ، ويوضح تقاطع هذا المنحنى مع خط الدخل نقطة التوازن (التعادل) ، التي يتساوى عندها الاستهلاك والدخل $(C=Y)$ حيث لا يوجد عند هذا المستوى أي ادخار $(S=0)$.

أما إلى اليمين من نقطة التعادل (e) فيكون الإنفاق الاستهلاكي أقل من الدخل $(C < Y)$ ، وتمثل المسافة العمودية المحصورة بين منحنى الاستهلاك (C) وبين خط الدخل مقدار الادخار (S) . أما إلى الشمال من نقطة التعادل فيكون الإنفاق الاستهلاكي أكبر من الدخل المتاح $(C > Y)$ ويمثل الفرق بينهما ما يسمى بالادخار السالب (Dis-saving) أي السحب من المدخرات السابقة أو الاقتراض .

ولما كان الادخار هو الفرق بين الدخل والاستهلاك ، وبما أن الاستهلاك يعتمد على الدخل ، لذلك فإن الادخار يعتمد على الدخل أيضا ويسمى هذه العلاقة بين الادخار والدخل بدالة الادخار (Saving Function)

$$C = a + bY$$

إذا كانت دالة الاستهلاك هي :

$$S = -a + (1-b)Y$$

فإن دالة الادخار في المقابل ستكون :

الاستثمار : Investment

الاستثمار يشكل الجزء الثاني الأكبر المكمل للطلب الكلي بعد الاستهلاك . يقصد بالإنفاق الاستثماري الكلي بعد الاستهلاك . يقصد بالإنفاق الاستثماري : الإنفاق الذي ينطوي على استحداث أو شراء أصول رأسمالية أو إنتاجية جديدة سواء تم ذلك بالإنفاق مباشرة على اقتناء هذه الأصول أو بالإنفاق على شراء أصول مالية (أسهم أو سندات) جديدة.

الكفاءة الحدية للاستثمار :

تعتبر توقعات الأرباح أو معدل العائد المتوقع للاستثمار (Expected Rate of Return-r) المحدد الرئيسي لقرارات الاستثمار. ويسمى هذه المعدل بالكفاءة الحدية للاستثمار ، أو كما سماه كينز بالكفاءة الحدية لرأس المال ، وهو معدل الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للعائد المتوقع من الاستثمار مساويا لمعدل الفائدة الحالي . إذا كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من معدل الفائدة الحالي ، فسيكون من المربح القيام بالاستثمار .

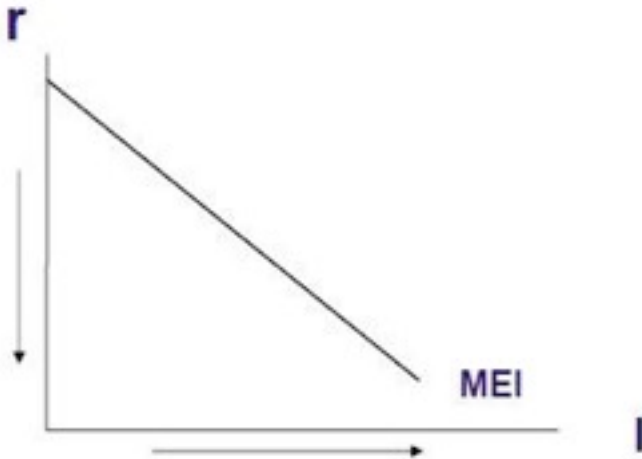
العلاقة بين معدل العائد المتوقع (r) وإجمالي الاستثمار (I):

بالرغم من تنافس المجالات الاستثمارية على الموارد المحدودة ، إلا أن بعضها يكون أكثر ربحية من غيرها ، لذلك تقوم المنشآت بترتيب المشروعات الاستثمارية حسب معدل العائد المتوقع ، أي حسب مقدار الكفاءة الحدية للاستثمار . ومن الطبيعي أن تعطى الأولوية في الاستثمار للمشروعات التي تدر أعلى معدلات الربح .

العلاقة بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار :

بالإضافة إلى الكفاءة الحدية للاستثمار ، تعتمد قرارات الاستثمار أيضا على تكلفة رأس المال (معدل الفائدة) ، والعلاقة عكسية بين حجم الاستثمار ومعدل الفائدة والذي يمثل تكلفة التمويل ، فيؤدي ارتفاع معدل الفائدة إلى انخفاض حجم الاستثمار . والعكس صحيح ، في حالة انخفاض معدل الفائدة ، حيث يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار ، كما يتضح من الشكل التالي .

منحنى الطلب على الاستثمار أو منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال :



العوامل المحددة للكفاءة الحدية للاستثمار :

تتأثر الكفاءة الحدية للاستثمار بعدة عوامل ، من أهمها العوامل الأربعة التالية :

1- الطلب المتوقع : يعتمد العائد الصافي المتوقع بالنسبة لاستثمار معين إلى حد كبير على الطلب المتوقع على المنتجات النهائية لذلك الاستثمار . فكلما زاد الطلب على المنتجات وارتفعت أسعارها وانتقل منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال إلى جهة اليمين وزاد معدل العائد المتوقع عند كل مستوى من الاستثمار .

2- التقدم التقني : يؤدي التقدم التقني إلى خفض التكاليف الإنتاج ، وبالتالي زيادة توقعات الأرباح والكفاءة الحدية للاستثمار .

3- تكاليف الإنتاج : تؤدي توقعات تكاليف الإنتاج إلى انخفاض الكفاءة الحدية للاستثمار . ومن العوامل التي تؤثر عادة على تكاليف الإنتاج هي : الأجور ، وضريبة الأرباح ، وأسعار المواد الأولية وأسعار الأصول الرأسمالية .

4- رصيد رأس المال : كلما ازداد رصيد الاقتصاد من السلع الرأسمالية (Capital Stock) ازدادت الطاقة الانتاجية و انخفضت أسعار السلع المنتجة وبالتالي انخفضت الأرباح المتوقعة وتدنت الكفاءة الحدية للاستثمار